آراء

في محاورة غانتس والجولاني

معن البياري

ليس خبراً أن فضائية الغد التي تبث من القاهرة حاورت، نهاية الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، وزير الحرب الإسرائيلي، بيني غانتس، في مقابلةٍ على شاشتها، ولا أن هذا أطلق فيها تهديداتٍ للشعب الفلسطيني والمقاومة. إنما الخبر أن القناة المذكورة وجدت نفسها مضطرّة لتبرير فعلتها هذه، للردّ على بيانٍ لنقابة الصحافيين الفلسطينيين، طالب إدارة القناة باعتذار صريح وعلني على هذه الخطوة «المشينة»، وبمحاسبة المسؤولين عنها، وضمان عدم تكرارها. قالت القناة، في بيانها الذي وصفته بأنه «توضيحي»، إن أطرافا تدأب على النيْل من استقلالية «الغد» ومهنيّتها، وإنها حريصة على الحقوق العربية والفلسطينية. وإلى هذا الكلام الذي لا يشتريه أحد، أفاد «التوضيح» بأن مقابلتها غانتس ضمن «واجبها المهني»، للوقوف على «جميع الآراء حتى إذا كانت داخل المعسكر المعادي». وليس في الوسع هنا غير السؤال عما يقيم في مدارك من أشهروا البيان المضحك هذا، فالذي نعرفه أن الجنرال غانتس لم يمضِ حياته في إطلاق آراء، علينا الوقوف عليها، وإنما في إطلاق الصواريخ القاتلة على الفلسطينيين واللبنانيين. والقول في مبتدئه ومنتهاه إن الأدعى لعربٍ كثيرين يزاولون لقاء المسؤولين الإسرائيليين في شاشاتهم ومنصّاتهم وصحافاتهم أن يداروا ويصمتوا، ولا يقترفوا مثل البدعة التي سلكتها قناة الغد، لمّا أذاعت بيانها المتهافت. لا يشبه زعيم هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا)، أبو محمد الجولاني، الوزير الإسرائيلي غانتس. وإذا كانت محاورة الأخير في منبر إعلامي عربي فعلا تطبيعيا مرذولا، فإن مقابلة صحافية مع الجولاني لا تعدّ، بمقاييس مهنية خاصة، فعلا شائنا، وإنْ كان يجوز الأخذ والرد. وإذا كانت نقابة الصحافيين الفلسطينيين قد بادرت إلى إشهار سخطها على الذي فعلته قناة الغد، فإن معلقين وناشطين سوريين (وغير سوريين) أشهروا سخريتهم، وشيئا من الاستهجان، بشأن لقاء الصحافي الأميركي، مارتن سميث، في إدلب، مع الجولاني، في مطلع فبراير/ شباط الحالي، سيما لأن هذا ظهر في الصورة التي جمعتهما، ونشرها سميث في «تويتر»، ببذلة، وليس بزي المحاربين الإسلاميين المعهود، ولا بالعمامة والسروال الشامي، ولا بلباس عسكري. والسؤال في محله ما إذا كان من الجائز مهنيا (وأخلاقيا؟) لأهل الصحافة أن يحاوروا الجولاني، ومن هم من قماشته، فالرجل يتزعّم تنظيما إرهابيا، حسب تصنيفٍ صحيح، ويتبنّى العنف ضد كل مخالفيه، وأعمل في سوريين غير قليلين جرائم غير مشهودة. وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يحتجز لديه قيد الاعتقال، أو الاختفاء القسري، 2116 شخصا. وليس هذا النقاش جديدا، وإنما يسبق ظهور محمد الجولاني مع تيسير علوني على شاشة «الجزيرة» في ديسمبر/ كانون الأول 2013، إبّان محاورات صحافيين عرب وأجانب مع أسامة بن لادن، وإذاعة أشرطته.

القول هنا إن التطبيع مع المحتلين الإسرائيليين، بمختلف أصنافه، ومنها الإعلامي، مرفوض ومستنكر، فيما محاورة أبو محمد الجولاني وأضرابه، في سورية وغيرها، من أبغض الحلال. ومهارة الإعلامي في أمرٍ كهذا ستتعلق بإدراكه الخطوط التي تُمايز بين الترويج والمساءلة، بين إفادة الإعلاميّ من الجولاني وليس العكس، فالمعيار هنا سيتعلق بالأسئلة التي تُوجه إلى هذا الرجل، وغيره من أهل مذهبه في الإرهاب والتطرّف، أي بمجادلته، وتظهير سوءات ما يقترف ويفعل. وإذا رأى من رأى أن في هذا كله، أيا كانت السويّة المهنية للصحافي المحاور، شيئا من التسويق والترويج (والتلميع، بحسب بعضهم)، فيحسُن أن يُستقبل هذا المنطق بغير تشنّج أو مكابرة، بل باهتمام، لما فيه من مساحات الوجاهة. معلومٌ أن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد أعلنت عن مكافأة عشرة ملايين دولار، في مقابل أي معلوماتٍ تؤدّي إلى تحديد هوية الجولاني أو مكانه. ومن الطريف إنها عقّبت على صورته مع مارتن سميث ساخرةً من وسامته، وأكّدت أن بدلته «الجميلة» لن تغيّر صفته إرهابيا، وذكّرت بالمكافأة المجزية. .. لم يكترث الصحافي الأميركي، السبعيني، المعروف بنتاجاته الوثائقية عن سورية (وغيرها) بالملايين العشرة، وإنما بإنجاز مادةٍ إعلاميةٍ وثائقيةٍ يضيفها إلى أرشيفه المهني. أما الصحافي العربي الذي التقى على شاشة قناة الغد وزير الحرب الإسرائيلي، فسجّل على نفسه شائنة.

مئوية الجغرافيا والديمغرافيا الأردنية

منصور المعلا

تضع الجغرافيا الأردنية اليوم البلاد على تماسّ مع المشاريع التنموية الكبرى التي تستهدف إيجاد شرعيتها من البوابة الاقتصادية، بعد عقود من الاستثمار بشرعية الحرب والسلام والأيديولوجيا والثورة. من أقصى جنوب البلاد، تعتمل في الجارة السعودية الكبرى مشاريع تنموية طموحة، عنوانها مدينة نيوم، وهو المشروع المتوقع أن يشمل كلا من جنوب الأردن وسيناء المصرية، انطلاقا من الأراضي السعودية، بينما يندفع العراق، المتفلت من القبضة الإيرانية نحو الأردن، وتاليا مصر، في مشروع أطلق عليه «الشام الجديدة»، ليكون الأردن بوابة للنفط والغاز العراقي، وكذلك ممرّا حيويا للصادرات والمستوردات العراقية، بينما تعوّل دولة الاحتلال، منذ عقود، على ما تسميه السلام الاقتصادي، في محاولة للهيمنة الاقتصادية على المنطقة، انطلاقا من هيمنتها العسكرية.

تعوّل هذه المشاريع الثلاثة على الجغرافيا الأردنية، بوصفها عقدة للمواصلات وخطوط الطاقة، وهو ما يفتح السؤال عن تاريخية هذه الجغرافيا التي كانت طوال مائة عام من عمر الدولة محطّة مهمة في مسارات الحرب والسلام ومسار التنمية المقبل.

مع نهاية الدولة العثمانية وتشكل الشرق الأوسط الجديد، عقد في القاهرة اجتماع، 12 إلى 23 مارس/ آذار 1921، تناول مستقبل المنطقة ما بعد نهاية الحرب الأولى. كانت الجغرافيا الأردنية إحدى العقد الجيوسياسية المعلقة في الاجتماع، والتي اضطرت وزير المستعمرات البريطانية حينها، ونستون تشرتشل، لزيارة القدس، والاتفاق مع الأمير عبد الله الأول على مستقبل تلك الجغرافيا. وقد نجم القلق الاستعماري عن المخاطر التي تحملها تلك الجغرافيا على كل من سوريا الكبرى في سورية الداخلية وفلسطين. وفي الوقت الذي كان الأردنيون يشكلون التهديد الأهم على نتائج تلك التسوية الكبرى لما بعد الحرب. لعل القرار الذي اتخذ في ذلك الوقت تمحور حول هدف غير معلن، تمثل في «عزل الجغرافيا الأردنية عن الديمغرافيا»، عبر تشكيل سلطة عليا في البلاد، تمتلك القدرة العسكرية لمنع تحول البلاد ظهيرا للثورة السورية، وللمواجهات العربية مع الوجود الصهيوني في فلسطين.

استمرت هذه السياسات طوال عهد الإمارة. وفي بواكير المملكة، ذهب الخيار القومي واليساري إلى إلحاق الجغرافيا الأردنية بالتحالفات الدولية والإقليمية، من دون إمعان النظر بالديمغرافيا الأردنية، وحاجتها إلى التنمية وبناء الذات، وهو المشروع الذي عكف عليه كل من هزاع المجالي ووصفي التل طوال عقد الستينات، ليقابَل هذا التحدّي الأردني ومحاولة كسر تلك الاستراتيجية بقرار عربي ودولي، يصر على منع الشعب الأردني من بناء دولته الحقيقية، وهو ما دفع ثمنه الشهيدان وصفي وهزاع. وجاءت حقبة ما بعد رحيل وصفي التل عبر إحكام القبضة على الجغرافيا والديمغرافيا الأردنيتين، عبر حشر البلاد أمام خيار المساعدات الخارجية، لمنعها من بناء خيارها الوطني الخاص، وهو دولة الإنتاج والتنمية.

تكمن أهمية مئوية الدولة في أن الشعب الأردني الذي حرم طوال قرن من امتلاك جغرافيته بقرار دولي، يجد نفسه اليوم أمام لحظة استعادة جغرافيته بقرار دولي وحاجة دولية ملحّة. لعل محاولات إيجاد نخب أردنية وفق مقاسات النظام السياسي، والأحاديث عن الإصلاح السياسي التي تتناثر اليوم في جوهرها محاولة لقطع المسار الدولي، ومحاولة تقزيم الشعب الأردني، إذ كان الرد الأردني على هذه الخيارات واضحا، عبر عزلها وإهمالها وتجاوزها في محطة انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

شهد الأردنيون صراعا على السلطة في طوال العقد من 2000 الى 2010، وشهد صراعا على الدولة منذ 2010 إلى 2020. وفي سياق العقد المقبل، ستشهد البلاد تبلور الشكل النهائي للسلطة والدولة، والتي حتما ستكون مصاغة ومستقرّة حسب مقاسات الشعب الأردني وحده.

(كاتب أردني)

هل تراجع مشروع استئصال الإسلاميين؟

محمد أبو رمان

من غير المتوقّع أن تحدث قفزة نوعية في سياسة الإدارة الأميركية الجديدة تجاه حركات الإسلام السياسي عموما. ولكنها، في الوقت نفسه، ستُحدث، على الأغلب، قطيعة مع ما بدأت به إدارة الرئيس دونالد ترامب من دعم مطلق للديكتاتوريات والسلطويات العربية، وتجريم للإسلاميين عموماً، ووسم أكبر الحركات السياسية التي تعمل في المجال الديمقراطي (الإخوان المسلمين) بالإرهاب. قبل عقدين، كتب المحلل الأميركي، روبرت ساتلوف (من الصقور في مراكز التفكير والبحث الأميركية والمدير التنفيذي حالياً لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى) دراسة مهمة عن الإسلام السياسي في المنظورات الأميركية. وعلى الرغم من أنّه أشار إلى تعدّد الرؤى والمواقف هناك تجاه الإسلاميين، إلاّ أنّه اعتبر أنّ المصالح الأميركية هي المعيار الرئيس والبارز في تقييم الموقف من التيارات (أو الاتجاهات) الإسلامية عموماً.

صحيح أنّ هنالك اتجاهات معروفة في مراكز التفكير الأميركية تجاه الإسلام السياسي، ما ينعكس على مزاج الإدارات الأميركية عموماً، بين اتجاه انفتاحي عموماً (يتمثل حالياً في مؤسسة كارنيغي ونخبة من الباحثين المعروفين؛ مثل ميشيل دن، مارك لينش، ناثان براون وغيرهم) واتجاه منغلق يميني (مثل دانيال بايبس وخبراء المعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي)؛ إلاّ أنّنا لا نجد موقفاً موحّداً أميركياً دائماً من الإسلاميين، وإنما متغير بحسب المصالح الأميركية.

عبر العقود السابقة، درجت الإدارات الأميركية، ضمن منظور مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، على تفضيل خيار الصفقة مع النظم السلطوية العربية وقيمة الأمن والاستقرار على حساب قيم الديمقراطية والحرية. وإذا كانت المصالح الأميركية تتمركز حول النفط وأمن إسرائيل والمصالح التجارية، فإنّ استلام الإسلاميين السلطة كان بمثابة الفزّاعة التي يتم رفعها، عادةً، في وجه أي دعوة إلى الديمقراطية والتغيير في المنطقة.

بدأت الأمور تتغيّر، وأخذ الباحثون والخبراء يراجعون تلك السياسات الأميركية بعد أحداث «11 سبتمبر» في 2001، وحمّلوا ما اعتبروها «صفقة تاريخية» بين الإدارات الأميركية وهذه النظم مسؤولية إنتاج الإرهاب وتصديره، وهي مراجعات وجدت صدى لها في مبادرة كولن باول لتوسيع الديمقراطية في المنطقة، لكنّ المشروع بأسره، والذي نظّر له المحافظون الجدد (خلال تلك المرحلة)، تدهور مع بروز المقاومة العراقية بعد احتلال العراق، ثم عودة «القاعدة» إلى الفعالية، وتحول العراق إلى مستنقع جديد شبيه بأفغانستان.

شكّل الربيع العربي مرحلة جديدة مختلفة، خلال حقبة إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، التي تريّثت قليلاً، قبل أن تسير في ركاب قوى التغيير، وتبدأ باختبار العلاقة مع الإسلام السياسي. وحينها انفتحت كوّة في الباب الموصد، وأخذ الكونغرس يستمع لرأي خبراء مميزين في موضوع الإسلام السياسي في واشنطن (2011)، ثم عقد مؤتمر «الإسلاميون في السلطة» (من خلال مؤسسة كارنيغي في واشنطن 2012)، وقد حضرته قيادات الحركات الإسلامية، والتقت بمسؤولين أميركيين، وجرت لقاءات مغلقة في وزارة الخارجية الأميركية بين بعضهم ومسؤولين أميركيين بنيّة التعرّف على «النوايا الإسلامية» في السلطة.

لم يمض وقت طويل حتى تراجع ذلك الزخم، وانكمش التيار الانفتاحي في مراكز التفكير الأميركية، بخاصة بعد حادثة مقتل السفير الأميركي ليبيا، في بنغازي (2012). حينها انتفض الصقور، وقالوا إن هذه نتيجة التفكير في خيارات بديلة. وحمّلوا إدارة أوباما المسؤولية كاملة، ثم جاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ليعزز المخاوف من التيارات الإسلامية عموماً، في الأوساط الغربية، وتزامن ذلك مع تدشين حملة رسمية عربية لشيطنة الإخوان المسلمين ووسمهم بالإرهاب والتطرّف. ترك أوباما البيت الأبيض، بعدما تخلّى عملياً عن سياسات دعم الربيع العربي، وانكفأ عن منطقة الشرق الأوسط، وعقد الصفقة مع إيران، معتبراً أنّها طرفٌ مأمون الجانب، مقارنة بالوضع العربي المأزوم داخلياً، والذي يصعب إصلاحه، فكان توجه إدارة أوباما إلى الانسحاب من المنطقة، وعدم التورّط في أي نزاع عسكري، بما في ذلك سورية والعراق وليبيا وغيرها.

> ستُحدث مغادرة ترامبِ البيت الأبيض فرقاً مهماً في السياسات الأميركية تجاه الإسلام السياسي

شكّلت حقبة الرئيس دونالد ترامب (2016 - 2020) منعطفاً جديداً في المواقف الأميركية من الإسلام السياسي، لم تقف عند حدود العودة إلى السياسة التقليدية قبل الربيع العربي، بل تآلفت مع رؤى اليمين الأميركي - الصهيوني هناك، بوصف الإسلاميين جميعاً بالإرهاب والتطرّف، وعدم التمييز بين المعتدلين والمتطرّفين منهم، أولاً، ومنح الأنظمة العربية شيكاً مفتوحاً على بياض، بصورة غير مسبوقة، من دون انتقادات أميركية تذكر للتنكيل بالمعارضين، وضرب قيم حقوق الإنسان بعرض الحائط، ذلك لتحقيق تحالف عربي - أميركي - إسرائيلي في مواجهة إيران والإسلام السياسي، واستدخال إسرائيل رسمياً في بناء منظومة إقليمية أمنية جديدة!

في ضوء ذلك كلّه، ستُحدِث مغادرة ترامب البيت الأبيض فرقاً مهماً في السياسات الأميركية تجاه الإسلام السياسي، وعودة الديمقراطيين بمواقفهم غير المتشنّجة، وغير المتناغمة مع الرواية اليمينية الأميركية، ما سيخفف من حبل المشنقة الذي كان يلتفّ حول عنق تيارات الإسلام السياسي، خصوصا التي تؤمن بالعمل السياسي، وتعلن القبول بالديمقراطية. هذا في الحدّ الأدنى، بمعنى مشروع اجتثاث الإسلام السياسي أمنياً كمقاربة رسمية عربية لم يعد يحظى بمباركة أميركية، وقد يواجه معارضةً إذا اصطدم بصورة صارخة بمعايير حقوق الإنسان. ثم إنّ إدارة الرئيس بايدن، وإن لم تتبنَ الديمقراطية قيمة أولية في السياسة الخارجية الأميركية، وهذا لم يحدث سابقاً أصلاً، فإنّه سترد الاعتبار للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة معيارا ضمن جدول الاهتمامات الأميركية، وسيتم تمزيق الشيك المفتوح للنظم العربية لتفعل ما تشاء، ما سيفعّل من أدوار المجتمع المدني العالمي والعربي، ويعيد قضايا حقوق الإنسان والحريات إلى منزلة الاهتمام الإعلامي والسياسي الدولي والإقليمي.

(كاتب ووزير أردني سابق)

وقفة مع الذات السورية

سوسن جميل حسن

مع اقتراب الحرب السورية من إنهاء عامها العاشر، ينهض في البال سؤال الانتفاضة الشعبية وما حققته وما هو مصيرها، خصوصا أمام الأوضاع الكارثية التي آلت إليها مصائر الشعب السوري، ومعاناته التي تفوق الوصف في اللحظة الراهنة التي زادتها وطأة الحصار والعقوبات واستشراء وباء كوفيد 19 في العالم وانعكاساته على الاقتصاد العالمي وتراجع مستوى الحياة في العالم وازدياد مستوى البطالة وتقلص الإنتاج في مجالات عديدة.

هل نعود إلى السجال الذي أجّجته مرة مقالة للشاعر السوري، منذر مصري، تحت عنوان «ليتها لم تكن»؟ أظن أن من المفيد أن نخرج من تحت تأثير التشنج والتمترس خلف الشعارات والأيديولوجيا ورفض الآخر والصراخ الثوري، والإقرار بأن من حق كل سوري أن يكون له رأي أو موقف مما يحدث، فالأزمة طاولت البلاد والعباد، ولم ينجُ منها أحد، بينما من أداروا اللعب أو الأزمة أو الحراك أو الحرب، فلنسمّها بأي اسم فالأسماء كلها واقعية ولو أنها لا تقدم الحقيقة كاملة، لم يسألوا الشعب الذي تكلموا باسمه وصادروا حقّه واحتكروا تمثيله عن موقفه وعمّا يريد، من دون استثناء بين طرفٍ وآخر، أو فصيل وآخر، نظاما ومعارضة.

«ليتها لم تكن» صرخة موجوع انطلقت من صدر مواطن سوري تأكله النيران على بلده وشعبه منذ ما يقارب السنوات الخمس، في منتصف طريق الهاوية، ومنتصف الخسارات التي تكبّدها الشعب، ومنتصف طريق الحلم في تحوّله إلى كابوس، ومنتصف أعمار من ولدوا مع أول يوم للانتفاضة ومنتصف الحراك السياسي الذي طالت مدته، حتى دخل الشعب في شبه سبات، وفي مستنقع يأس جماعي، ومنتصف الخبايا التي كانت مرتّبةً على ما يبدو في خزائن سرية، أو قد تبدو هكذا، لكنها صارت جليّة أمام الملأ، خبايا النوايا والمكائد المبيّتة في لعبةٍ أمنيةٍ وإقليمية كنّا، لسوء طالعنا وقدرنا، مسرحها، فماذا نقول اليوم، وقد غادرنا المنتصف بكثير من الهزائم والخسارات؟

كانت الحياة في سورية قبل 2011 آمنة. هذا ما ردّده قسم كبير من الشعب صار يزداد عدده مع تقدّم عمر الأزمة وتراكم الخسارات والفواجع. لكن هل بالفعل كانت آمنة؟ وقالوا «كنّا عايشين»، فهل فعلًا كنا عايشين؟ وقالوا كان لنا وطن، فهل فعلًا كان لنا وطن؟ لقد أخفقت الانتفاضة التي تحوّلت إلى حرب مع النظام في تحقيق الأهداف المعلنة للمعارضة، بمجتمع سوري جديد، تعدّدي علماني ديمقراطي ومدني. هذه حقيقة لا بدّ من الإقرار بها، لكن ما ذنب الديمقراطية مثلًا؟ لو استعدنا التاريخ وتمعّنا في سجلّاته، لوجدنا أن سورية غلبت فيها الأنظمة الديكتاتورية أو الاستبدادية، وربّما كانت هي الملمح الأصيل لتداول الحكم والسلطة فيها على مرّ التاريخ، ما خلا بعض الفترات القصيرة التي لا يمكن الاعتماد عليها برهانا على أن الديمقراطية كانت متأصلة في الوعي الجمعي والسلوك العام وتداول السلطة، كما وصف الكاتب الهولندي، نيقولاوس فان دام، في كتابه «تدمير وطن»، عندما قال: «وربما كانت الانتخابات البرلمانية السورية في العام 1954 حالة استثنائية، لكنها قدّمت قياسًا قيّمًا للرأي العام في لحظة حاسمة، قدّمت فيها مؤشّرًا إلى مواطن القوة النسبية للقوى السياسية المتنافسة على الساحة السياسية السورية، أكثر من كونها ديمقراطية فعلية في سوريا، في تلك الحقبة التي توصف أحيانًا بأنها سنوات الديمقراطية كان الجيش والمخابرات حاضرين بشكل ملفت من وراء الكواليس». هل الخطأ في غياب ثقافة الديمقراطية لدى القاعدة الشعبية؟ وأين مسؤولية النخب قبل الانتفاضة؟ هل ما قدّمته تلك النخب من تضحياتٍ جسيمةٍ ذهب أدراج الرياح، ولم يكن أكثر من سحابة صيف؟ قبل العام 2011، تعامل النظام بوحشية مع أي تهديداتٍ طاولته، سُجن معارضوه أو اغتيلوا، أو انتحروا «بأكثر من رصاصة»، أو تم التعامل معهم بوسائل قمعية أخرى، وما زال كثيرون منهم على قيد الحياة يروون قصصهم ومسيراتهم النضالية المعمّدة بالشوك والألم والقهر. ومع هذا لم يستطيعوا، على الرغم من صدقهم وحقيقية نضالاتهم، أن يزرعوا بذور الوعي، ويؤسّسوا قواعد جماهيرية واسعة وقوية وتعرف طريقها.

هل كان من المحتم أن تتحوّل الثورة إلى حرب؟ سؤال آخر يفرضه منطق النقد الذاتي الذي أكثر ما نحتاجه في نهاية عقد من الدم والدمار. لقد تلقّى كل من النظام وفصائل ومجموعات المعارضة المؤثرة في الحراك والأحداث الدعم السياسي والعسكري والمالي من دول أجنبية، ما سوّغ لها التدخل في الأمور الداخلية، بل ومنح بعضها الشرعية. خطفت الجماعات الراديكالية الإسلامية المسلحة الثورة التي بدأت سلمية، وساهمت في انزلاق سورية إلى مستنقع العنف، وهذا بدأ باكرًا في عمر الحراك، ولا يفيد بشيء السجال حول من بدأ بالعنف، فالقمع والعنف من طبيعة الأنظمة الاستبدادية، لكن الثورات يفترض أن تتصف بما يميزها عن الأنظمة التي قامت ضدها. ظهور قوى عديدة داخل البلاد، ولكلّ منها أجندتها الخاصة، والأداء الذي قدّمته خلال هذه السنوات ولّد التوجّس، وتوقّع نكرانها للديمقراطية عند وصولها إلى السلطة، خصوصا الإسلاميين الأكثر تطرفًا. وباعتبار هؤلاء أكثر قوة وتنظيمًا ودعمًا، فإن مصير الثورة بات في أيديهم باكرًا، وهذا أثر في دعم القوى الغربية للحراك، التي أيضًا كان لها وسائل لعبها حتى في الحرب، وذلك بمدّ الأطراف المتحاربة بالسلاح في التفاف على القانون الدولي والرأي العام لدى شعوبها، فالقانون الدولي يحظر على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم العمل العسكري لإطاحة حكومات دول أخرى.

> خطفت الجماعات الراديكالية الإسلامية المسلحة الثورة التي بدأت سلمية، وساهمت في انزلاق سورية إلى مستنقع العنف

لم يكن الشعب السوري قبل مارس/ آذار 2011 يعيش كما يليق بشعبٍ في عصر التكنولوجيا والثورة الرقمية وحقوق الإنسان أن يعيش. هذه حقيقة جليّة، لكن ما جرى كان من مواربتها، عن طريق نكرانها الصريح أسبابا عدّة كشف عنها الواقع باكرًا، فمثلما هناك دولة عميقة تتحكّم في مفاصل الحياة مختبئة خلف شعارات مضلّلة، عن العلمانية والديمقراطية وحكم الشعب وغيرها، كان هناك مجتمع عميق تتحكّم به الطائفية والعشائرية والنزاعات المذهبية والقومية المبطّنة بالاستقرار الكاذب. وهذا ساهم باكرًا في تفتيت الاجتماع السوري حول شكل الحياة المأمول، والسعي في طريق الوصول إليه، فعندما بدأت إرهاصات الانتفاضات في المنطقة العربية، أو ما سمّي الربيع العربي، كان يمكن للمتابع أن يلمس حالة الحماس والغبطة لدى غالبية الشعب السوري، وظنّوا أن تغيير واقعهم ممكن، قياسًا بالمشهد الأول لانتفاضات تونس ومصر، ولقد أبهجتهم النجاحات التي تحقّقت حينها على يد المتظاهرين، لكن الثمن الباهظ كان مرعبًا لقسم كبير منهم، زاد في الرعب منه الانزياح الباكر في الأداء والشعارات، بعد أن بدأ العنف باكرًا من النظام، وبدأ التسليح باكرًا في عمر الانتفاضة، وانطلقت الشعارات الداعية إلى الفتنة التي لم تكن بحاجة إلى من يوقظها، لأنها، في الواقع، لم تكن نائمة، وإنما صامتة فقط، وتستبطن ذاكرة حارقة منذ أواخر سبعينيات القرن المنصرم، ولم يوفّر الطرفان استخدام الاستفزاز الطائفي.

إذا كانت إمكانية الحل السلمي، أو بدقة أكثر، بأقل قدر من العنف، متوفرة في بداية الانتفاضة، عندما عقد مؤتمر الحوار الوطني في يونيو/ حزيران 2011 في دمشق، ورفعت شعارات اللاءات الثلاث فيه، لا للطائفية لا للعسكرة لا للتدخل الخارجي، وحضرته شخصيات بارزة من المعارضة، غالبيتهم حاليًا خارج سورية، فإن الحلّ اليوم يبدو عصيًا حتى هذه اللحظة، وإن ما يحدث من فعاليات سياسية ليس أكثر من مفاوضاتٍ بين أطراف النزاع، إن كان مؤتمر سوتشي وما تمخض عنه، أو أستانة وأطرافه الراعية، أو اللجنة الدستورية التي تبدو كمن يلعب في وادٍ آخر لا علاقة لقضايا الشعب ومصيره به.

بعد عشر سنوات، سورية دولة شبه منهارة، ووطن مقسّم ترفرف في سمائه رايات الجحيم، والشعب منتهك الحقوق ومنهك في الداخل، ومذلول ومهان في مخيمات اللجوء. فقر وجوع وحرمان وأجيال تكبر وتنمو خارج الزمن، وما زلنا لم نقرّ بأن نقد المرحلة بات ضروريًا أكثر من أي وقت مضى، وأن على النخب، خصوصا التي كان لها صوت مدوٍّ خلال الحرب، أن تبحث عن المشتركات وتشتغل عليها، وأن مفهوم العدالة الانتقالية يلزمه البحث عمّا يخدم الراهن والمستقبل المأمول، وأن حياة الشعب لم تعد تحتمل المتاجرة بها، والرهان على صبرها واحتمالها. وقبل كل شيء، التخلّي عن التمسّك بالفكرة الداعية إلى شتم الطرف الآخر، فاتحة للدخول في أي نقاش. بعد عشر سنوات، لم تعد المشكلة كما بدأت. كبرت وتعقدت واكتسبت ملامح أخرى، وحتى السياسة العالمية وفي المنطقة تغيّرت، ولها أولويات أخرى، وإن صرخ بعضهم «ليتها لم تكن»، فمن قسوة الألم على أرواح السوريين المنهكة، وحياتهم التي لم تعد كحياة جنس الإنسان، السوريون شبه أموات، وهذا أقسى ما في الحياة.

(كاتبة سورية في برلين)

كاريكاتير **عماد حجاج**

من يسهل عودة داعش إلى العراق؟

إياد الدليمي

شكل الهجوم الذي وقع في وسط بغداد في 21 الشهر الماضي (يناير/ كانون الثاني)، وأوقع عشرات القتلى والجرحى، مؤشّراً خطيراً على قدرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على شن هجمات دموية، على الرغم من مضي ثلاثة أعوام على إعلان رئيس الوزراء العراقي الأسبق، حيدر العبادي، النصر على هذا التنظيم، وطرده من الأراضي العراقية. وجاء التفجير الذي تبنّاه التنظيم بعد هجمات شنها على مواقع للجيش العراقي والحشد الشعبي في مناطق شمال العراق وغربه، وأوقعت عشرات القتلى والجرحى في القوات الأمنية العراقية، وهي في تصاعد يؤكد إمكانية التنظيم في شن الهجمات، وقدرته على استعادة زمام المبادرة.

وتفيد التقديرات الاستخباراتية بأن عدد مقاتلي «داعش» في كل من سورية والعراق يمكن أن يصل إلى نحو عشرة آلاف مقاتل، بينهم نحو أربعة آلاف، ينتشرون في المناطق الواقعة غرب العراق وشمال غربه، وهو رقم كبير جداً بالقياس إلى العمليات العسكرية التي استهدفت التنظيم منذ 2014 وحتى 2017. ويستغل التنظيم الخلافات السياسية في العراق، والأزمات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة، للعودة وتنظيم صفوفه، فالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة يتعرّض، هو الآخر إلى محاولاتٍ عراقيةٍ، تقودها قوى تابعة لإيران، من أجل إخراج قواتهم من العراق، على اعتبار أن تنظيم داعش انتهى، ولم تعد هناك حاجة لتلك القوات. وكان البرلمان العراقي قد صوّت، عقب عملية اغتيال الجنرال الإيراني، قاسم سليماني، قرب مطار بغداد، مطلع يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، بأغلبية الحاضرين، وأغلبهم يمثلون قوى شيعية، على إخراج القوات الأميركية من العراق، وهو القرار الذي تبعه انسحاب تدريجي لتلك القوات من أغلب القواعد العسكرية التي كانت فيها، ما عدا وجودا مركزيا متمثلا بقاعدة عين الأسد، ووجودا آخر قرب مطار بغداد في قاعدة فيكتوري، وأيضا وجودا عسكريا في القاعدة الأميركية في أربيل. وقد أثرت الرغبة العراقية، متمثلة بقواه السياسية الشيعية، بإخراج القوات الأميركية، بشكل كبير على العمليات التي كان يقوم بها التحالف الدولي ضد التنظيم، وهو ما سهل إمكانية عودة التنظيم إلى شن عدة هجمات على القوات العراقية و«الحشد الشعبي»، بالإضافة طبعاً إلى الهجوم في العاصمة بغداد أخيرا. كما أن الخلافات بين القوى السياسية العراقية، وأحداث التظاهرات في عدة مدن تعد قاعدة شعبية لأحزاب السلطة، أسهمتا في إمكانية عودة التنظيم، خصوصا أن امتداد التنظيم الجغرافي مع الصحراء السورية وفّر له حاضنةً بالغة الأهمية، أسهمت في تسهيل عودة تنظيم صفوفه. مع ذلك، تبدو كل هذه الأسباب ثانوية، إذا ما قورنت بأسباب أخرى قد تبدو أكثر منطقيةً، لعل منها أن أطرافاً مستفيدة من هذا التراخي الأمني الذي يساعد التنظيم على تجميع مقاتليه لشن مزيد من الهجمات، فهناك أطراف سياسية داخل بيت السلطة في العراق بدأت تفقد حاضنتها الشعبية، إثر تظاهرات تشرين التي رفضت العملية السياسية بكل أطيافها. وتبدو هذه الأطراف اليوم معنيةً، أكثر من أي وقت مضى، بأهمية وجود عدو مخيف، يمكن أن يساعدها على إعادة وجودها الشعبي، والاستقواء على المتظاهرين ومطالب الشعب.

ولا يبدو أن هناك أفضل من «داعش»، المخيف والمرعب، يمكنه أن يسهم في إعادة تموضع هذه الأحزاب والمليشيات التابعة لها. كما أن إيران التي باتت لعراقيين كثيرين دولة غير مرغوب بها، بسبب سيطرتها على القرار العراقي، من خلال أذرعها الحزبية أو المسلحة، تبدو هي الأخرى في حاجة إلى عدو تستعيد من خلاله سطوتها على الشارع العراقي. وغير بعيد عن هذا المشهد، فإن الولايات المتحدة التي تقود التحالف الدولي للحرب على تنظيم الدولة الإسلامية معنية، هي الأخرى، بإعادة التموضع داخل العراق، وهي التي تدرك جيداً أن العراق، بقواته الأمنية وتنظيماته المليشياوية المسلحة، المتمثلة بالحشد الشعبي، لن يكون قادراً على وقف هجمات التنظيم، ما يعني اضطراره للاستعانة بالتحالف، وهو تحديداً ما جرى قبل أيام، بعد أن تمكنت طائرات التحالف من قتل شخصيات قيادية في التنظيم.

> يدرك داعش جيداً أن أفضل بيئة له هي التناقضات والأرض الرخوة التي تنشأ عنها

في المقابل، لا يبدو «داعش» في عجلة من أمره، فهو يدرك جيداً أن أفضل بيئة له ولوجوده هو التناقضات والأرض الرخوة التي تنشأ عنها. وبالتالي، قد تكون هجماته التي يشنها بداية لموجة دموية تجتاح مدنا عديدة في العراق وتهدد سلامه الهش، ولعل ذلك سيكون مرتبطاً بموجة الخلافات السياسية التي قد تنشأ مع قرب موعد الانتخابات التي كانت مقرّرة في يونيو/ حزيران، وتأجلت إلى أكتوبر/ تشرين الأول. ولكن التنظيم، هذه المرة، لن يكون معنياً بالسيطرة على الأرض كما حصل عام 2014، فهو استوعب الدرس جيداً، وأدرك، بعد خسائر كبيرة في أرواح المدنيين والبنى التحتية للمدن، أن السيطرة على الأرض، هذه المرة، ستكون أصعب بكثير مما جرى قبل أعوام. ولذا ستركز عمليات التنظيم على إيقاع أكبر عدد من الضحايا، وإحداث شرخ أوسع في بنية العملية السياسية المتداعية أصلاً، ما يجعل من قادم الأيام تحمل مفاجآت كثيرة غير سارّة للعراقيين، بعد أن حوّل ساستهم ملف الأمن والاستقرار إلى ملف سياسي وانتخابي بامتياز، حتى لو كان ذلك على حساب الشعب.

(إعلامي عراقي)

عن قرار محكمة الجنايات الدولية

عيسى الشعيبي

يمثل قرار محكمة الجنايات الدولية، وقوع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ضمن اختصاصها القضائي، إنجازاً نوعياً، ويُعدّ فاتحة لجولة أولى من معركةٍ سياسيةٍ ضارية، من المقدّر أن تكون طويلةً وقاسية، وذات نتائج بعيدة المدى، تخاطب المستقبل أكثر مما تنشغل بالحاضر، وتشرع الباب أمام تحدّياتٍ وفرص وممكناتٍ واعدة، وذلك من دون أن تغلق هذه المعركة نافذة، أو تهمل ملفاً، أو تنهي حقبةً من المقدّر لها، هي الأخرى، أن تتواصل إلى أجل غير معلوم. وبهذا القرار الذي أسقط في السلة الفلسطينية الصغيرة ثمرةً كبيرة، ناضجة وطيبة، في مقدمتها إنهاء سياسة إفلات إسرائيل من العقاب، وأعاد وضع القضية على جدول الاهتمامات الدولية بعد طول تهميش، يكون الشعب الفلسطيني، الذي بدا وكأنه أخذ يتنفس الصعداء، قد دشّن من على أرفع منبر قضائي، مرحلةً جديدةً في كفاحه الوطني الشاق، وصنع، بصموده الأسطوري، لحظة تاريخية، ستظل حاضرةً في الحسابات الإسرائيلية، وقائمة في الذاكرة الوطنية، وفي الأذهان ووسائل الإعلام إلى أمد بعيد.

وإذا كان الحديث صحيحاً عن سلةٍ وقعت فيها ثمرة طيبة بعد طول انتظار، فإننا نتحدّث، في واقع الأمر، عن نهاية زمن انعدام الوزن، انغلاق الدروب، ضآلة البدائل، اختلال الموازين، قلة الخيارات، وضعف اليقين، الذي استبدّ بأصحاب القضية ردحاً مريراً من الوقت الثقيل. ونتحدّث أيضاً عن أداء دبلوماسي ناجع ورصين، تجلت فيه عناصر الكفاءة الذاتية، والصبر الاستراتيجي، والمخاطر المحسوبة بدقة، من دون مبالغة أو تهوين. مرجّح أن هذا القرار الذي كان مرتقباً بفارغ الصبر سيؤدّي، بالضرورة الموضوعية، إلى تشديد طوق العزلة الدولية على إسرائيل، ومساءلتها أول مرة، ودفعها إلى أدنى وضع وجدت فيه نفسها على المسرح الدولي طوال عقود طوال، كانت خلاله الرواية الإسرائيلية تلقى الرواج والتصديق. وفي المقابل، من المقدّر لهذا القرار أن يعيد إنتاج صورة فلسطينية، فاعلة أكثر، ولائقة بكفاح الشعب الصامد، ومتساوقة مع تضحياته العظيمة، بعد أن تهشّمت هذه الصورة بفعل عوامل الانقسام والتنازع الداخلي وسوء الأداء.

والحق، أن الخيارات القليلة التي كانت بين الأيدي الفلسطينية، لا تزال قليلة، وأن الرهانات الضعيفة لا تزال ضعيفة، وأن الأبواب المغلقة في وجوههم لن تنفتح أمامهم بسهولة، سيما وأنهم الآن في وضع من شرع لتوّه في استعادة وحدة وطنية عصية المنال، واختتام حقبةٍ قاسيةٍ من مشوار كفاحهم المجيد، وهم لم يتقدّموا بعد سوى بهذه الخطوة القصيرة على الطريق المديد، وإن بدت هذه الخطوة نوعية، مجزية وكبيرة، وواعدة بفتح حقبةٍ مختلفة، مليئة بالآمال والفرص والمخاطر والمنزلقات.

في إطار الدلالات الجديدة لمفهوم القوة، المتاح للفلسطينيين، تبدو الدبلوماسية والإعلام والقضاء الدولي، ومنظمات حقوق الإنسان، والفضاء الإلكتروني، ونشطاء المجتمع المدني، والمنظمات الطلابية، أسلحة ناعمة جداً، لكنها شديدة المضاء، خصوصا ونحن في عصر صار فيه العالم الافتراضي يوازي العالم الحقيقي أهميةً، ويتقدّم عليه أحيانا، وغدت الصورة أبلغ من الحقيقة. وبالتالي، الفلسطينيون مطالبون بالتعويل أكثر فأكثر على هذه الأدوات الناجعة، والاستثمار الجيد في أرضيات هذه الأسلحة غير المرتدّة، لاستكمال ما بدأوه في روما ولاهاي ونيويورك وجنيف، ومواصلة الاشتباك الدبلوماسي الحقوقي الذي حققوا فيه درجة عالية من النجاح.

وعليه، قد يفتح قرار محكمة الجنايات الباب، الموصد بإحكام، أمام تدويل القضية الفلسطينية، أو قل انتزاعها من بين براثن المفاوضات الثنائية، وعبثية اللجنة الرباعية، ومبادرات الإدارة الأميركية العقيمة، وهو تحوّل مرغوبٌ به منذ أمد بعيد، حالت دونه إسرائيل والإدارات الأميركية دائماً. كما أن القرار يؤسّس لمعركة طويلة، وربما يفضي إلى مسار مختلف، الأمر الذي يمكن النظر معه إلى بدء المسار القضائي فاتحة أولية لجولةٍ كفاحيةٍ جديدةٍ على طريق الاستقلال.

رأيت مريد البرغوثي

محمد طلبة رضوان

جاء الشاعر الفلسطيني، مريد البرغوثي، إلى مصر ليدرس الأدب الإنجليزي في جامعة القاهرة. حصل على الليسانس عام الهزيمة، 1967. منعته إسرائيل من العودة، وعلق قائلا: «نجحت في الحصول على شهادة تخرّجي، وفشلت في العثور على حائط أعلق عليه شهادتي». عاش مريد في مصر، كانت منفاه، إلى أن تزوج الروائية رضوى عاشور، فصارت وطنه. بعد قليل، يأتي أنور السادات، تستقبله إسرائيل التي لم تستقبل مريدا، فتشتعل الاحتجاجات في القاهرة، يشارك مريد، ويطرد. حرمته إسرائيل من وطنه، وحرمه السادات من منفاه، وطنه الثاني، حبيبته، طفله الرضيع. يسافر، سبعة عشر عاما، تيه، ووجع، وغصة، وزوجة تقاتل وحدها، عمل، وكتابة، ونشاط سياسي، وتربية طفل (هل نكتب عن ماضي مريد أم عن حاضرنا، عنه أم عنا، عن جيل السبعينيات أم جيل يناير، عن السادات أم عبد الفتاح السيسي؟). كان مريد صوتا شعريا مختلفا. لم يسمح لإسرائيل بأن تحتل قصيدته كما احتلت بلاده. لم يسمح لغربته بأن تنفيها، لحزنه بأن يُشقيها، لأوجاعه بأن تدفعها إلى الصراخ. كانت القصيدة عالمه الافتراضي الذي يشكله من مادة الحياة، لا الموت والغضب والكراهية. كتب للقضية ولم يكتب بها، عاش للقضية ولم يعش «على قفاها». يرفض الهتاف بالشعر، الخطابة بالقصيدة، الجعجعة والحنجورية، والمفردات المعلبة، والشاعرية الجاهزة. لم يكن مريد شاعر القبيلة، كان قبيلة من الشعر، يقول: «أنا أُبرِّد اللغة لكي أكون أكثر إقناعا» (كم «مريد» نحتاج اليوم .. في كل شيء؟).

راهن مريد على «الجمالي» و«الإنساني»، وتتبعهما في القضية الفلسطينية، في الثورات العربية، في الهمّين، العام والخاص. صاحَبَ الطبيعة، وتحدّث بلغتها، تحرّك مع «منطق الكائنات»، ورصد «الناس في ليلهم». لا يتحدث الفن عن الواقع، ولا يتجاوزه، إنما يعيد صياغته، يعبر عما هو كائن بما ينبغي أن يكون، وكذلك يفعل مريد، فهو لا يكتب، بل يرسم، يخلق. نصوص مريد لا تُسمع، بل يُسمع بها، يشتغل مريد على الحواس بشكل مدهش، توصل نصوصه ضوء الشمس إلى جلدك، حفيف الأشجار إلى مسامعك، صوت البحر، لونه، رائحته، النوارس، والفراشات، والليل، والنجوم، بدلالات أخرى، مباغتة، غير متوقعة. يفعل ذلك وهو يكتب عن حبيبته، ويفعله وهو يكتب عن الربيع العربي. ليس نثر مريد مثل شعره، نثره أكثر شاعرية. في نصه الفريد «رأيت رام الله» يكتشف مريد أن زمان الغياب أفقده زمان الحضور، يعود إلى رام الله بعد ثلاثين عاما، فيجدها ذهبت، ولم تعد «بعد»، بلد آخر، واقع آخر. لا يستسلم، يلعب لعبته، ويعيد صياغة الزمان والمكان. يأخذنا إلى زمانه، ويعيدنا، إلى نهره، وأشجاره، وأهله وأصدقائه، ويعيدنا، يغمض عين التاريخ ويفتحها. في ديوانه الأخير يخاطب مريد الموت، يحاوره، يسائله عن رضوى عاشور ومحمود درويش، (وربما يحضِّره)، «الناس نيامٌ فإذا ماتوا انتبهوا». يخايله هذا السطر النبوي، فيُعَنْوِن ديوانه «استيقظ كي تحلم». فاليقظة موت، والحلم حياة حقيقية، دائمة، يهدي ديوانه إلى رضوى عاشور، كانت قد رحلت قبل أربع سنوات. ويقول في قصيدة بعنوان «خلود صغير»: تأملت جسمي فأربكني: خلف أزرار هذا القميص الخفيف/ حاضر، مثل رُكْبَتِكَ ارتطمت بالرخام/ وماضٍ مخيف/ كذئب يفكر في طفلة/ ويصر على أن أسميه مستقبلا/ ومنازل أهلي التي غيرت أهلها/ والخسائر مصفوفة كالقواميس فوق الرفوف/ وأُغمض جسمي وعيناي مفتوحتان/ كشباك أمي/ وشباكها لك يطل على لهو أحفادها/ في حديقتها/ بل على لهو «رب الجنود» بأيامنا/ وانقلاب الصفات إلى عكسها/ وفساد الضحية من رأسها/ وانهيار المنى والسقوف/ خَلْفَ أزرارِ هذا القَميصِ الخَفيفْ/ أواصِلُ أشغالَ مَن ظلَّ حَيّاً: أدفِّئُ «رضوى» من البَرْدِ/ يسهرُ عندي «مَجيدٌ»/ وتقطفُ «أمُّ منيفٍ» زُهورَ حديقتِها في انتظارِ «مُنيفْ»/ وها نحن نمشي معاً في صَباحِ الجِبالِ/ نقولُ ونَسمَعُ نتعَبُ نُبْطِئُ نرتاحُ نَسرعُ نغضب نغفر ننسى نَتُوهُ قليلاً ونَسألُ/ نَذْكُرُ بيتاً من الشعر للمُتَنَبّي/ ونضحكُ مِن نكتةٍ خالطت دمعنا/ هل أغيِّرُ للموتِ رأياً وأُقنِعُهُ أنه فاشلٌ؟

يوم مسجد كيبيك الوطني... رسالتنا المختلفة

مهنا الحبيل

أعلن رئيس الحكومة الكندية، جاستن ترودو، 29 يناير/ كانون الثاني يوماً وطنياً، للتضامن مع ضحايا مذبحة المركز الإسلامي في مدينة كيبيك، حيث أُزهقت الأرواح البريئة، خالد بلقاسمي وعز الدين سفيان وعبد الكريم حسن وأبو بكر ثابتي ومامادو تانو باري وإبراهيما باري، شهداء الهجوم الإرهابي الذي خلّف أيضا جريحا مقعدا هو أيمن دربلي، وهم ينتمون إلى المغرب وغينيا وتونس والجزائر. وقعت الجريمة قبل أكثر من ثلاث سنوات، إلا أن التفاعل العملي الذي يترتب عليه، مقاومة ثقافة كراهية المسلمين (الإسلاموفوبيا)، والاعتراف بها لم يتحقّق، إلا عبر بيان وزارة التراث الكندي الفيدرالية المصاحب لإعلان اليوم الوطني، والذي نصّ على خطر الإسلاموفوبيا، وهو اعتراف مهم، لكن هناك مسيرة صعبة لإيجاد تفاعل وطني اجتماعي في كندا، على مستوى المقاطعات والمدن، وعلى المستوى الفيدرالي. وموقف حكومة مقاطعة كيبيك ذاتها، وحزب التكتل الكيبيكي (الحاكم)، لا يزال بعيداً كل البعد عن مفاهيم الاعتدال الإنساني التي نصت عليها وثيقة الحريات والدستور الكندي، والتي غالباً يُذكّر بها ترودو، وبعض فعاليات حزبه والحزب الديمقراطي الجديد. ولكن هذه البلاغات الخطابية الجيدة لم تتحول إلى قوانين حماية، على الرغم من صعود الإسلاموفوبيا في كندا، وحادثتي القتل أخيرا، وخصوصا اغتيال أحد المتطوعين المسلمين في تنظيم مساجد تورونتو، وكان القاتل أحد العنصريين الكنديين من الأصول الغربية. واضحٌ أن أجواء تجريم واشنطن اليمين العنصري، بعد عهدة ترامب السيئة، واقتحام الكونغرس، ساهم، بصورة كبيرة، في تشجيع القرار الكندي، حتى لو كان مطروحاً قبل زمن، فرياح المعارضة اليمينية المتطرّفة في كيبيك وغيرها لم تكن لتقبل بمثل هذا القرار. ولذلك، الإشادة به موقف مستحق، وخصوصا لمن يرصد هذا الصراع الثقافي الخطير والمؤسف، بين الكنديين المهاجرين، والكنديين من أصل غربي، من جماعات الهجرات القديمة إلى أميركا الشمالية، لطوائف أوروبا المسيحية المضطهدة. وسريان قانون 21 الذي فرضته حكومة كيبيك، صدر بعد المجزرة، ولا يزال قائماً. وعلى الرغم من أن بعضهم يراه شاملاً كل الحالات الدينية، إلا أنهُ موجّه تنفيذياً ضد مسلمي كندا، وبالذات ضد حقوق المرأة المحجبة. وإعلان اليوم الوطني، على الرغم من أنهُ لا يترتب عليه، بالضرورة، دعم المدافعة القانونية الفيدرالية ضد القانون المتحيّز، إلا أنهُ يخلق أجواء جيدة للرفض الثقافي والحقوقي الإنساني.

والحقيقة أن تثبيت نُصب الضحايا في كيبيك أخيرا يعتبر بادرة جيدة، غير أن قراءة النص المثبت والبيان المتعلق به لا يُشيران إلى إدانة ملزمة لثقافة كراهية المسلمين التي بموجبها أقدم إرهابي كيبيك على المجزرة. وحتى المنظمات التي أعلنت أوتوا عن حظرها، فهي لا تشمل مجموعات خطيرة في كيبيك وغيرها، لديها سلاح مرخّص، وتعبّر عن كراهيتها المسلمين خصوصاً، والمهاجرين عموماً. هذه الاعتبارات المهمة في فهم الخطاب الرسمي والتوجهات النافذة تُعيد بنا الفكرة إلى المعقل الأول الذي يحتاجه مسلمو كندا، وخصوصا العرب، ضمن الأسرة الكندية المسلمة، وهي التفاعل الإيجابي مع هذا القرار، لتدشين خطاب وفعاليات، بل ومنظمات مجتمع مدني، ليس للمطالبة الحقوقية فقط، وإنما لملء الفراغ الضخم في الحراك المدني الكندي العام، عبر تدشين توعية ثقافية مميزة عن الإسلام وقيم المشاركة والتسامح، والقيم الإسلامية المتميزة في التضامن الاجتماعي الأسري، والتكافل الاقتصادي، المتفق مع القيم الإنسانية، بل والمتميز عليها أحياناً، فنشر هذه المعرفة، وإيجاد مشاريع تنفيذية للتطوع والإبداع، في نقل الفكرة الثقافية إلى فعالية ميدانية، يستشعرها الموزاييك الكندي، هو تحدّي اليوم.

وبين اتجاهين خاطئين يجب العبور اليوم، الأول عدم المبالاة بالتطور الثقافي السلبي، وتأييد الحزب المختار، بناءً على مصالح مادية للفرد والأسرة، من دون تعمّق في مستقبل الحياة الاقتصادية وآثار الرأسمالية على حياة كل الكنديين، وبين موقف المطالبة والتذمر الحقوقي، من دون أي شراكة أو مساهمة، وهو ما سيُفقد المسلمين الكنديين

> أعلن جاستن ترودو، 29 يناير يوماً وطنياً للتضامن مع ضحايا مذبحة المركز الإسلامي في مدينة كيبيك

أهمية هذا اليوم. ونحن نستذكر هنا جهوداً مميزة في الملف، خصوصا ما تبناه خطيب جمعة التأبين الرسمية الشيخ حسن غِيّة، حيث استمر الشيخ غِيّة في بذل جهود موفقة ومقدّرة، مع مجلس الديانات الروحية في كيبيك، ومع المسؤولين الفيدراليين والمحليين، لإقامة جسور نوعية تخلق شراكة، وتساعد في حصار الإسلاموفوبيا. وأشير هنا أيضا إلى الإمام الشاب في مركز الروضة في مونتريال، الشيخ مهدي تركاوي، المتمكن من اللغة والثقافة الفرنسيتين، ودوره التوعوي بين الشباب. ولكن الفراغ ضخم، ونحن العرب المسلمين يجب أن نُفعّل العلاقة أيضاً مع العرب المسيحيين، ونعالج أي ثقافة توتر وصلت من الشرق، فضلاً عن السمو على الأفكار الطائفية والصراعات العرقية. ونستحضر هنا معنى إدراك معالم الفكر الإسلامي وقيمه، عبر اللغة العربية بوصفها وعاءً فكريا وفلسفيا أخلاقيا، لا يمكن أن يُدرك كما هو في وعائها الأصلي، ليحسن ترجمتها ومشاركتها مع بقية مسلمي كندا، ومع كل أسرة كندا الوطنية.

التحدّي الكبير هو ألّا يأتي يوم 29 يناير/ كانون الثاني 2022 إلا وقد تحققت بالفعل أرضية جيدة من الأنشطة والفعاليات، فيكون هذا اليوم متوجا بعهد ثقافي جديد لمفهوم الشركة، يقاس عليه النجاح في تخفيض مشاعر الإسلاموفوبيا في الشارع الكندي. وهي جهودٌ تحتاج مشاركات واسعة، لا ينبغي أن تكون هناك غيرة أو تحاسد بين الكنديين المسلمين فيها، فكل جهدٍ سيصبّ في هذا المضمار المهم للوعي الجديد الذي يجب أن نحرص على أن يكون يوماً مميزاً لاكتشاف الإسلام في كندا.

الإسلام الذي يحشد مصالح كل الأسرة الإنسانية، ويعزّز مفاهيم القيم الكندية، وينشئ قيماً نبيلة تحتاجها الطبقات المحرومة والإطارات الاجتماعية التي تعاني من توحش مادية العالم الحديث، هنا فقط يكون يوم كندا عيداً اجتماعياً، نصلّي فيه لضحايا الإسلاموفوبيا، ويصلي معنا كل مؤمن بالكرامة الإنسانية.

(كاتب عربي في كندا)

نزاع السلطات في تونس وخيارات الحل

بشار نرش

على وقع الأزمة الدستورية المعقدة التي تعيشها تونس، بعد رفض الرئيس قيس سعيّد استقبال الوزراء الجدد في التعديل الحكومي لأداء اليمين الدستورية، بعد نيلهم الثقة من البرلمان، وما خلّفه ذلك من أزمة سياسية عمّقت الخلافات بين الرئاسات الثلاث، تبقى الرهانات للخروج من هذه الأزمة مفتوحةً على طروحات وخيارات معقدة بحساباتها ونتائجها، وسط سجالات حادّة تتباين فيها المواقف والآراء، مع تمسّك كل طرفٍ من أطراف الصراع بمواقفه وتمترسه خلف جدار الصلاحيات الدستورية.

تدور الخيارات الممكنة لحل الأزمة في فلك ثلاثة طروحات أساسية، يمكن الحديث عنها باستفاضة، منها طرح واحد مقدّم من الرئيس قيس سعيّد، وآخران تتحدث عنهما أطراف تونسية خرى. يلقى طرح الرئيس التونسي قبولاً وتأييداً من أطراف معارضة للحكومة وللكتل النيابية الداعمة لها، ويتضمن خيارين: يطالب الأول بضرورة استبعاد الوزراء الذين يقول إنه تدور حولهم شبهات فساد أو تضارب مصالح، وهذا يعتبر من أسهل الخيارات وأعقلها لحلحلة الأزمة، لكنه لا ينهي الأزمة بشكل كامل، على اعتبار أن الرئيس يعتبر المشكلة الأساسية تكمن في التعديل الوزاري كله، ويصفه باللاقانوني، كونه أحدث تغييراً ليس في تركيبة الحكومة فقط، وإنما في طبيعتها (من التكنوقراط إلى الحزبية). وبالتالي، لن يحل هذا الخيار الأزمة، على اعتبار أن رئيس الجمهورية يعتبر أنّ إجراءات التعديل الوزاري التي اتبعها رئيس الحكومة، هشام المشيشي، مخالفة لأحكام الدستور، وهو ما يجعله يرفض كلياً قبول هذا التعديل. ويطالب الخيار الثاني باستقالة الحكومة، وهنا يمكن الحديث عن ثلاثة احتمالات: استقالة حكومة المشيشي طوعاً، سحب الثقة منها في البرلمان، إسقاطها من خلال الشارع والمظاهرات. ويعتبر هذا الخيار من أصعب الخيارات المطروحة على طاولة حل الأزمة السياسية وأشدها تعقيدا، لأسباب عديدة، أهمها أن كلاً من الرئيس ورئيس الحكومة باتا يعتبران أن الأزمة الحالية قضية حياة أو موت. ولذا ينطلقان في طروحاتهما وتصريحاتهما من مبدأ إثبات قوتهما، لا من منطق التعقل السياسي. لذا من المستبعد أن يُقدم المشيشي استقالته، خصوصاً أن هذا الطرح مرفوض من «الحزام البرلماني» للحكومة، على اعتبار أن استقالة الحكومة ستضع الأغلبية البرلمانية في مواجهة سيناريو أحقية الرئيس قيس سعيد في ترشيح رئيس وزراء جديد بديلاً للمشيشي، كما حدث مع حكومة إلياس الفخفاخ سابقاً. أما احتمال نجاح الرئيس قيس سعيد والكتل النيابية المساندة له في سحب الثقة من الحكومة عن طريق البرلمان فضعيف جداً، إن لم يكن مستحيلا في ظل التحالفات الحالية، على اعتبار أنّ حكومة المشيشي مدعومة من كتل برلمانية «وازنة» أو ما يُسمى «الحزام البرلماني» لها، مؤلف من 120 من أصل 217 نائبا موزعين على كتل حركة النهضة (54 نائباً)، وقلب تونس (29 نائباً)، والإصلاح (18 نائباً)، وتحيا تونس (10 نواب)، والكتلة الوطنية (9 نواب)، وهذا «الحزام» قادر، في حال طرح الثقة بحكومة المشيشي في البرلمان، أن يعرقل هذا الطرح، على اعتبار أن طرح الثقة يحتاج إلى الأغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان، أي 109 أصوات، وهذه غير متوفرة للرئيس والكتل التي تدعمه.

يبقى الاحتمال الثالث، إسقاط حكومة المشيشي من خلال الشارع والمظاهرات، وهو من أخطر الاحتمالات، لما قد يترتب عليه من مشكلات كثيرة قد تعيد تونس إلى عام 2013، والوصول إلى مرحلة الشارع ضد الشارع، خصوصاً أن الشارع التونسي منقسم ومحتقن، الأمر الذي قد يقود إلى

> من المهم جداً ألا يبادر أحد الأطراف في السلطة إلى إحداث أي سابقة قانونية، أو ممارسة تخرج عن الإطار الدستوري

اشتباكات وصدام فيه، قد يدفع نحو فوضى ونقطة اللاعودة. وبالتالي، لا يمكن تطبيق الطرح الأول الذي يجري تداوله حلا للأزمة السياسية لا بالشكل الذي يجري الحديث عنه تماماً، إلا إذا تم تقديم تنازلات من كلا الطرفين، بحيث يقبل الرئيس بالحل الذي يقول باستبدال الأسماء المرفوضين منه بأخرى جديدة، والذهاب باتجاه أداء القسم الدستوري للوزراء بعد نيلهم ثقة البرلمان، أو الذهاب، كما تطرح بعض أحزاب داعمة للحكومة، نحو تشكيل حكومة مصغرة برئاسة المشيشي، وإلحاق الوزراء المقترحين مستشارين في رئاسة الحكومة. ويشكل هذا الحل مخرجاً لأزمة اليمين المرتبطة بأسماء هؤلاء الوزراء غير المقبولين من الرئيس.

الطرح الثاني، عزل الرئيس التونسي بعد طرح الثقة به في البرلمان، تتداوله أطراف معارضة للرجل، ترى أنّ رفضه أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية خطأً جسيم، يستوجب التحرّك لعزله، وفقاً للمادة 88 من الدستور التي تنص على عزل الرئيس في حال ارتكابه «الخطأ الجسيم». ويعتبر هذا الطرح من الطروحات المعقدة وغير القابلة للتحقيق، لاعتبارات دستورية وسياسية، فدستورياً لا يمكن مساءلة الرئيس وعزله إلا من المحكمة الدستورية، وهذه معطلة منذ سنوات، ولا وجود لها بسبب التجاذبات السياسية. أما سياسياً، فيحتاج أي طرح لإجراءات عزل الرئيس في البرلمان موافقة أغلبية الثلثين في البرلمان (145 صوتاً) قبل الإحالة إلى المحكمة الدستورية. وهذه الأغلبية غير متوفرة للكتل النيابية التي تطرح هذا الطرح. وبالتالي، الكتل النيابية التي تؤيد الرئيس قيس سعيد قادرة على إفشال محاولة طرح التصويت على إجراءات العزل في البرلمان.

(كاتب سوري)

من يدفع نحو المواجهة بين المغرب والجزائر؟

عبد الحميد اجماهيري

يعيش الوسط الإعلامي والسياسي، الشعبي والرسمي، في المغرب، غلياناً حقيقياً، بعد فيديو بثّته قناة الشروق الجزائرية عن الملك محمد السادس. واعتبر كل الطيف المغربي ذلك مسّاً جارحاً برمز من رموز السيادة الوطنية، ممثلاً في شخص الملك، يرتبط في المشترك الجماعي بالهوية السياسية والدينية والتاريخية للمغاربة، باعتبار الدين والتاريخ والدستور دوائر إنتاج الشرعية السياسية في البلاد. وقد قدمت القناة، في برنامج للدمى، شخصية ملك المغرب، بصورة مسيئة إلى المغاربة وإلى ملك المغاربة. واعتبر كثيرون الأمر تعبيراً عن أزمة قيم لديها، ولدى القائمين عليها، ودوساً لأخلاقيات الصحافة في ما يتعلق بالاحترام الواجب لرئيس دولة، جارة وشقيقة، ما زالت العلاقات بينها وبين الجزائر قائمة.

وتضاعف الشعور بالعداء، لدى المغاربة، وهم يعلمون أن الدولة المغربية رفضت أي تدخل في الشأن الجزائري، عندما حرّمت على نفسها التعبير عن أي موقف، مهما كان متوازناً، مما يجري في الجوار، سواء إبّان الصراع على ولاية جديدة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أو عند اشتداد الحراك الشعبي سنة كاملة في مواجهة غير مسبوقة في الجزائر الخارجة من عشرية سوداء، وعشرينية للتضميد الصعب. وقد بلغ الحرص المغربي درجة عالية من الحصافة، عندما أقيل رئيس نقابة أرباب العمل، وهي نقابة قوية ووحيدة في المغرب، وكان سابقاً وزيراً للخارجية، صلاح الدين مزوار، على إثر تصريح له يمسّ بالوضع الداخلي الجزائري، على الرغم من طابعه التحليلي.

وارتفعت حدة التوتر من الطرف الجزائري، عندما تدخل الجيش المغربي، في منطقة الكركرات، على المنطقة الحدودية بين المغرب وموريتانيا، لتأمين المعبر للتجارة الدولية وإعادة الأمر إلى نصابه، ووقفت الجزائر، بكل ثقلها، إلى جانب جبهة البوليساريو الانفصالية، ثم ازداد الاحتقان مع اعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء. وخرجت أصوات الجزائر، مأذونة وغير مأذونة، في قناة الشروق نفسها، وفي منابر أخرى، تعلن «تهديد الأمن القومي الجزائري»، و«الجيش الجزائري كأكبر قوة في منطقة شمال أفريقيا ودول الساحل»، وعن تلميحاتٍ أخرى تخص قدرته على دخول التراب المغربي والوصول إلى الرباط، غزواً في عشر ساعات فقط... إلخ، ما عُدَّ «دونكيشوتيات» غير مبرّرة، ولا معقولة، في زمن البحث عن استقرار في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا. وارتفع الاحتقان درجة إضافية مع انعقاد مؤتمر الاتحاد الأفريقي يومي 6 و7 فبراير/ شباط الحالي، وكان متوقعاً أن يحصل فيه حصد مكاسب لفائدة جبهة الانفصاليين، وعزل المغرب في المنظمة التي عاد إليها قبل أربع سنوات. وكان أن القضية الوطنية للمغاربة، أي أقاليم الجنوب، لم تذكر بتاتاً في كل فقرات هذا المؤتمر، كذلك فإن القيادة عادت إلى بلاد صديقة للمغرب، الكونغو الديمقراطية، وكذلك عودة أحد أصدقاء المغرب إلى رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى محمد فقي، الذي تلقى رسالة تهنئة من الملك محمد السادس، كانت لها دلالاتها وشروحاتها في الأوساط المغربية، بالإضافة إلى انتهاء رئاسة الجزائري إسماعيل شرقي لمجلس الأمن والسلم في الاتحاد، وهو الذي اعتبره المغرب دوماً أنه كان يَحول دون القيام بدور إيجابي، أو على الأقل محايد، في إدارة هذه اللجنة المؤسساتية الهامة في منظومة القرار داخل الاتحاد الأفريقي.

وقد خرج وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، يعدّد مثالب الدبلوماسية الجزائرية ضد المغرب، ومنها تفرغ الجزائر التام، صحافة ودبلوماسية وعسكراً، ضد الجار الغربي، بجعلها القضية الصحراوية قضيتها الوطنية الأولى، في تناقض واضح مع القول بالحياد في صراع لا يد لها فيه! وقد تابع الجميع الكمّ الذي تخصّصه الوكالة الرسمية للجزائر من أخبار، كلها سلبية وعدائية للمغرب، إذ لا يخلو أي يوم

> هناك من يعمل على تقويض أية حظوظ، مهما صغرت، في حصول تفاهم ما، أو على الأقل الحفاظ على «السلام المسلح» بين البلدين

من قصاصات تعطي الكلمة لمن تعتبرهم معارضين للنظام المغربي، أو تروج كل مناشير الانفصاليين، بما فيها الأخبار عن حروب ضروس في الصحراء لا يعلم بها أحد ولا تراه أي وكالة، لا بالعين المجرّدة ولا بعيون الفضاء الدولية!

وقد ترك ذلك كله الردود المغربية في حدود بعض الأعمدة، أو المقالات، التي تردّ على الهجوم بالتزام التفريق بين ثوابت الجزائر ومتغيرات نظامها، غير أن الهجوم الجزائري، في برنامج «الشروق» كاد أن يسبب ألماً كبيراً للمغاربة، عندما سخر من طقوس البيعة في البلاد، ثم من النزاع حول الصحراء المغربية، وأيضاً من اليهود المغاربة، وسفّه السلوكات المغربية وإمارة المؤمنين، بدون أدنى توقير واجب. وللتذكير، كان القضاء المغربي قد أدان صحافياً مغربياً تجاوز حدود النقد في حق الرئيس المطاح، عبد العزيز بوتفليقة، وأُدين بحكم نافذ، ولم يتضامن معه أحد في سياق الاحترام الواجب لرئيس دولة، جعلت الجيواستراتيجيا منها دولة بعيدة عن الحب المتبادل.

أمام الهجوم السافر، ارتفعت الأصوات في المغرب بالتنديد، مع الدعوة الملحة، سواء الصادرة عن المجلس الوطني للصحافة في المغرب، وهي مؤسسة دستورية، أو الجمعيات المهنية لأرباب الصحف، من قبيل الفيدرالية المغربية والجمعية الوطنية، أو من النقابة الوطنية التي تضمّ الصحافيات والصحافيين، بضبط النفس وعدم الرد بالمثل، والتمسك بالروح المغاربية. كذلك دعت البيانات الصادرة عنها العقلاء في الإعلام الجزائري إلى لعب دورهم في إدانة هذا المنحى التخريبي، وعزل السلوكات المهينة التي تسبّ المستقبل، كما تسبّ الماضي والحاضر.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads